https://www.doi.org/10.34120/0382-048-187-010

البحوث والدراسات

بداية التعليم النظامي في إمارات الساحل وتطوره والموقف البريطاني منه 1960-1953

د. محمد فارس الفارس*

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي مر بها التعليم النظامي منذ بدايته في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة الآن) عام 1953، والصعوبات التي واجهته حتى عام 1960. **المنهج:** اعتمدت الدراسة على تحليل ودراسة ما ورد في تقارير ومراسلات المسؤولين البريطانيين والموظفين المحليين العاملين معهم، كما اعتمدت على المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث عام 1993 مع كل من "مصطفى يوسف طه" أول مدرس أرسلته الكويت لبدء التعليم النظامي في الشارقة عام 1953، و"محمد دياب الموسى" الذي خلف طه في عمله عام 1955، مديراً لأول مدرسة نظامية. **النتائج:** ألقت هذه الدراسة الضوء على سنوات التأسيس الأولى للتعليم النظامي في الإمارات، منذ بدئه بأول مدرسة نظامية افتتحت في الشارقة، لتتبعها فيما بعد مدارس أخرى في بقية الإمارات، وأبرزت الدراسة الموقف البريطاني من بدء التعليم النظامي، واصطدام السلطة البريطانية بالمدرسين العرب، كما تناولت دور الكويت في تأسيس التعليم النظامي ودعمه، وما قامت به دول عربية أخرى بعد ذلك من دعم ومساعدات، وألقت الضوء على دور المدرسين العرب في الحراك الاجتماعي الذي نتج من دخول التعليم، وأدى إلى تغيرات كبيرة في مجتمع الإمارات. **الخاتمة:** اختتمت هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات، ركزت على تحليل ما ورد في الوثائق البريطانية من مادة تاريخية مهمة عن تدخلات المسؤولين البريطانيين في شؤون التعليم، وعدم إتاحة الفرصة بشكل أفضل لمساعي النهوض بالتعليم، التي بدأتها الكويت، وعدم تقديم مساعدات كبيرة تناسب مكانة بريطانيا المالية، ووضعها كقوة

* باحث في تاريخ الإمارات والخليج، دولة الإمارات، الإيميل: dr.m.alfaris@gmial.com

– تُسلّم البحث في: 2021/6/1، عُدّل في: 2021/7/15، أجيز للنشر في: 2021/8/24.

حقوق الطبع والنشر محفوظة – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص.390

مهيمنة على المنطقة، والتركيز على أمور ثانوية كمراقبة المدرسين المبتعثين، والاهتمام بتأثير المساعدات الكويتية على وضعها بالمنطقة

الكلمات المفتاحية: بدء التعليم النظامي، موقف الإنجليز من التعليم، المدرسون العرب.

المقدمة

عندما بدأ التعليم النظامي في إمارات الساحل عام 1953 (1373هـ)، انطلاقاً من إمارة الشارقة، بدأ توافد المدرسين العرب تباعاً، واكتشف هؤلاء، منذ اللحظة الأولى التي وطئت أقدامهم أرض تلك الإمارات، أنهم قد أتوا إلى منطقة عربية منسية ومغلقة، لا يعرفون عنها شيئاً، واكتشفوا أيضاً أن الإنجليز المهيمنين على المنطقة منذ عشرات السنين، تعمدوا إفقار المنطقة وتركها للجهل والتخلف والانغلاق التام؛ حيث لا توجد مدارس ولا مستشفيات ولا بنية تحية، واكتشفوا أيضاً أن الناس هناك مازالوا يعيشون من دون كهرباء، ومازالت المياه تجلب من الآبار، وكانت تلك مفاجأة لهؤلاء المدرسين الذين أتوا من بلدان عربية، تنعم –في تلك الفترة– بالرخاء والتقدم النسبي، ورأوا أن من واجبهم العمل على النهوض بهذه المنطقة، وتعليم أبنائها شتى أنواع العلوم، وحثهم على رفض ما هم فيه من فقر وتخلف، تسبب فيه الوجود البريطاني في المنطقة، فقاموا بدور مشرّف في عملهم التعليمي والتنويري، وفي تأجيج الروح القومية لدى طلابهم، وربطهم بمحيطهم العربي، وتحفيزهم على المشاركة والتفاعل مع الأحداث الكبرى في العالم العربي، وخاصة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 (1376هـ)، والثورة الجزائرية التي كانت مشتعلة في الخمسينيات، وغيرها من الأحداث. وهنا وجد الإنجليز للمرة الأولى منذ دخولهم المنطقة، خصماً جديداً يحاول تغيير الأوضاع السيئة التي أوجدوها، وظروفاً إقليمية تقف في وجههم، وكان المأزق كبيراً؛ فمن ناحية، لا يستطيعون إيقاف التعليم الذي بادرت الكويت بتأسيسه، حتى لا يظهروا بصورة الرافضين للتعليم بالمنطقة، ومن ناحية أخرى، كان صعباً عليهم فرز المعلمين بحسب سلوكهم المعادي أو المهادن لهم، خاصة أن هؤلاء قدموا ضمن بعثات تعليمية من أكثر من دولة عربية، كما أنه لا يوجد بديل لهم. وأخذ

المأزق يكبر يوماً بعد آخر، خاصة عندما بدأ بعض هؤلاء المدرسين بتحريض الطلاب على الإنجليز في أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 (1376هـ)، الذي شاركت فيه بريطانيا، وهنا حدث الصدام بين الطرفين.

المنهج

تتناول هذه الدراسة بدايات التعليم النظامي في إمارات الساحل وتطوره، خلال الخمسينيات من القرن العشرين، وموقف الإنجليز من البعثات التعليمية العربية، ودور المدرسين العرب في النهوض بالتعليم منذ بداياته، والتعاون العربي في النهوض بالمنطقة من خلال المساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية، وعلى رأسها الكويت، والصدام بين الإنجليز والمدرسين العرب.

بدايات التعليم النظامي وموقف الإنجليز

كان التعليم في إمارات الساحل في النصف الأول من القرن العشرين، يتمثل في مجموعة من الكتاتيب المنتشرة في المدن والقرى؛ حيث يدرس الطلاب والطالبات القرآن الكريم وعلوم الدين على يد بعض رجال الدين والنساء الحافظين للقرآن، وفي الوقت نفسه قام بعض المحسنين وتجار اللؤلؤ بإنشاء مدارس شبه نظامية، تدرّس العلوم الدينية والحساب واللغة العربية، وأول مدرسة من هذا النوع افتتحت في الشارقة باسم "المدرسة التيمية المحمودية" عام 1907، واختلفت تلك المدارس عن الكتاتيب؛ كون مدرسيها من رجال الدين الذين تلقوا تعليماً دينياً، ولديهم إلمام بالأمور الشرعية، ووفد معظم هؤلاء من مناطق متفرقة من الخليج، وبخاصة نجد والزبير، ولكن مع بدء الأزمة الاقتصادية في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، بدأت تلك المدارس تغلق تباعاً، وفي أواخر الثلاثينيات، افتتح محمد بن علي المحمود "مدرسة الإصلاح" بالشارقة.

في عام 1953 (1373هـ)، طلب الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة وبعض حكام الإمارات من الكويت، المساعدة في تأسيس نظام تعليمي حديث في إمارات الساحل، فبعثت الحكومة الكويتية وفداً لزيارة تلك الإمارات، والاطلاع على متطلباتها، وكانت زيارة ذلك الوفد، هي الانطلاقة التي بدأ فيها التعليم النظامي في كل

إمارات الساحل، ويشير تقرير بريطاني إلى أن تلك الزيارة تمت خلال الفترة من 17 إلى 21 مارس 1953 (1373هـ)؛ حيث زار وفد من وزارة المعارف الكويتية، برئاسة عبدالعزيز حسين، إمارات الساحل، ونزلوا في ضيافة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة، وقاموا بزيارة كل الإمارات ماعدا أبوظبي والفجيرة، واقترح الوفد على حكامها، دراسة إمكانية إرسال عدد من أبناء إمارات الساحل للدراسة في الكويت، ولكن الحكام تحفظوا على هذا المقترح، نظراً إلى أن الدراسة هناك ستستغرق فترة طويلة، واقترحوا بدلاً من ذلك، أن تقدم الحكومة الكويتية دعماً مالياً لإنشاء مدارس في الإمارات، أو إرسال عدد من المعلمين، وتعهد عبدالعزيز حسين مدير المعارف الكويتية ورئيس الوفد، بمحاولة إقناع الحكومة الكويتية، بالموافقة على هذا المقترح (Hay, 1953 كما في Political Diaries of the Persian Gulf (1904-1958) [PDPG], 1990, v.19, p.424).

كانت الكويت في تلك الفترة، تحت حكم الشيخ عبدالله السالم الصباح، الذي كان مهتماً بمد يد العون لإمارات الخليج التي لما يكتشف فيها النفط آنذاك، ويبدو أن الوفد الكويتي الذي ضم الأديب الكويتي أحمد البشر، كان ينوي دراسة كيفية مد إمارات الساحل بشكل عام، بالمساعدات، وبمجرد عودة الوفد إلى الكويت، وافق الشيخ عبدالله السالم على فتح مدرسة نظامية بالشارقة، وتم إرسال أول بعثة تعليمية إليها خلال أشهر قليلة؛ حيث افتتحت المدرسة في نوفمبر 1953 (1373هـ)، وكانت تلك البعثة، مكونة من اثنين من المدرسين، هما مصطفى يوسف طه، وأحمد قاسم البوريني، وهما من المدرسين الفلسطينيين العاملين في الكويت.

في مايو 1993 (1413هـ)، أجرى الباحث مقابلة مع مصطفى طه، وتحدث عن تفاصيل قدومهما للشارقة، والبدء بفتح أول مدرسة نظامية فيها، ومن ضمن ما قاله طه:

> عندما وصل هو وزميله البوريني إلى الشارقة، كان في استقبالهما إبراهيم المدفع، أحد المسؤولين في الشارقة، وكانت هناك مدرسة شبه نظامية يدرس فيها الطلاب التعليم الديني، هي مدرسة الإصلاح التي سبقت

الإشارة إليها، ويديرها مدرّس من الشارقة يدعى أحمد بورحيمة، ويعمل معه ما بين 5 و6 مدرسين، من ضمنهم، مدرسان مواطنان هما عبدالله القيواني وعلي بن رحمة، إضافة إلى مدرس من البحرين اسمه إسماعيل محمد.

وتابع طه قائلاً: إنه "أصبح ناظراً لتلك المدرسة بدلاً من بورحيمة، وفي الوقت نفسه كان مدرساً فيها، وانضم زميله البوريني إلى كادر المدرسين العاملين سابقاً بالمدرسة"، وأضاف أن "الكويت أرسلت مباشرة، المقاعد والكتب والقرطاسية، وملابس الطلاب والأدوات الرياضية قبل وصوله إلى الشارقة، لتصبح المدرسة جاهزة للعمل". تحدث طه أيضاً عن الظروف الصعبة التي عاشها هو وزميله في الشارقة، حيث لا كهرباء ولا تمديدات مياه في المدينة، ولا توجد أي بنية تحتية في الإمارة، ولكن الدافع القومي الكبير عندهما كان محفزاً على الصبر وتحمل المشاق لمساعدة أشقائهم، وتأدية واجبهم في تأسيس نظام تعليمي حديث في الشارقة، إضافة إلى ما وجدوه من حسن المعاملة من أهالي الشارقة؛ مما كان تعويضاً عن الشعور بصعوبة الحياة (طه، 1993).

بدء التعليم النظامي كان حدثاً مهماً، ليس لأبناء إمارات الساحل فقط، وإنما للسلطة البريطانية التي بدأت منذ تلك الفترة عهداً جديداً في العلاقات بينها وبين السكان وضيوفهم من المعلمين العرب. كان الإنجليز يراقبون الوضع عن كثب؛ فدخول التعليم النظامي للإمارات، يعني انتهاء الانغلاق الذي دام عشرات السنين، ويعني أيضاً قدوم المزيد من المدرسين من مختلف الجنسيات العربية، المعبئين بالأفكار القومية والكراهية للإنجليز، ولم تكن تلك أوهاماً في رؤوس الإنجليز، وإنما توقعات أصبحت أمراً واقعاً فيما بعد، وبدءاً من عام 1954 (1374هـ)؛ أي بعد عام واحد فقط من بداية التعليم النظامي، أصبح هناك توافد سنوي للمزيد من المدرسين؛ حيث قدم في ذلك العام مدرسان فلسطينيان آخران من الكويت، هما محمد دياب الموسى وفايز أبو النعاج، اللذان تم إبعادهما فيما بعد، بسبب اتهامهما بتحريض الطلاب.

التغيرات الاجتماعية التي أحدثها المدرسون العرب في المجتمع

أطلق على المدرسة النظامية الأولى بالشارقة اسم "المدرسة القاسمية"، بعدما حلّت محل "مدرسة الإصلاح" التي كانت تدرّس العلوم الدينية، وأصبح محمد دياب الموسى بدءاً من عام 1955 (1375هـ)، ناظراً للمدرسة خلفاً لمصطفى يوسف طه، الذي رجع هو وزميله إلى الكويت.

في عام 1993 (1413هـ)، التقيت الموسى في الشارقة، ليحدثني عن تجربته التعليمية في تلك الأيام، فشرح لي بالتفصيل، مجريات الأحداث في السنوات الأولى من عمر تلك المدرسة، وهي سنوات التأسيس التي تبيّن كيف تم وضع اللبنات الأولى للتعليم النظامي بتعاون الجميع، يقول الموسى:

> وصلت إلى الشارقة في بداية العام الدراسي 1954/1955(1374/1375هـ)، قادماً من الكويت، وبرفقتي أول مدرّسة فلسطينية لقسم البنات، وهي المدرسة شريفة البعباع التي تمتّ بصلة قرابة لمصطفى يوسف طه، وتم تقسيم مبنى المدرسة بين الذكور والإناث، وفي تلك الفترة كان بعض الناس يرسلون أبناءهم للدراسة في السعودية والكويت وقطر، وبعد تأسيس المدرسة، بدأ كثير من هؤلاء الطلاب يرجعون من الخارج للدراسة في المدرسة القاسمية. كانت المدرسة تطبق المنهج التعليمي الكويتي، وكان طلاب الفصل في أعمار متفاوتة، وكنا نقوم بترفيع بعض المتفوقين للصفوف الأعلى، وعندما قدمت أنا وشريفة البعباع، كانت المدرسة تضم –بالإضافة إلى مصطفى طه الذي غادر هو وأحمد البوريني في العام الدراسي التالي 1955/1956 (1375/1376هـ)– مجموعة من المدرسين المواطنين، وهم جاسم سيف المدفع، وعلي بن راشد العويس، وعلي الغانم، وعبدالله القيواني، والمدرس البحريني إسماعيل عبدالله.

ويضيف الموسى:

> كانت المدرسة في ذلك الوقت تقوم بوظائف متعددة، فهي بمثابة منبر حضاري، وكان دورها في مجتمع الشارقة لا ينحصر في تعليم الطلاب

فقط، فالرابط بين كل من المدرسة والطلاب وأهاليهم كان قوياً. كانت روح القومية العربية قد بدأت تنمو وتتفاعل في المجتمعات العربية في تلك الفترة، وكان الناس يستمعون إلى إذاعة "صوت العرب" المصرية وإذاعة لندن، ويتفاعلون مع الأحداث، وأخذ طلاب المدرسة يتحرشون بالإنجليز، وبالقاعدة الإنجليزية الموجودة بالشارقة، وكان تفاعل المدرسين مع الطلاب كبيراً؛ فالمدرس كان موجوداً مع الطالب طوال اليوم، وكان الطلاب جميعهم يشاركون في الأنشطة؛ حيث كان هذا هو المتنفس الوحيد لهم في تلك الفترة، وكانت الأنشطة الموجودة بالمدرسة متعددة؛ مثل تنظيم الحفلات، والتمثيل، والأنشطة الرياضية والفنية المختلفة، وكان الدوام اليومي يبدأ منذ الصباح الباكر إلى العصر، وبعد انتهاء الدوام، يستمر الطلاب في تأدية النشاطات المدرسية، ويبقى المدرسون مع الطلاب حتى المساء، لتتحوّل جلساتهم بعد ذلك إلى جلسات أحاديث ومناقشات، هذا الترابط أوجد تفاعلاً قوياً بين الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور، وكان الطلاب يحضرون للمدرسة بتشوق وحماسة، ومشياً على الأقدام، حتى في الظروف الجوية السيئة، وكانت صلاة الجماعة فرضاً على كل الطلاب؛ حيث تصلى بعض الفروض في المدرسة، وبعضها في المساجد، وقامت المدرسة بتشكيل فريق للأشبال، وفرق رياضية مختلفة، وكانت تلك الفرق تخرج في رحلات كل شهر لمناطق مختلفة مثل رأس الخيمة والذيد ومنطقة الفلج بالشارقة (الموسى، 1993).

كان للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في تلك الفترة، دور كبير في بناء علاقة متينة بين المدرسين القادمين من عدّة دول عربية، وأبناء الإمارات في أول مدرسة نظامية تبدأ العمل من الشارقة، وكان عطاء هؤلاء المدرسين كبيراً؛ حيث تحملوا مشقة الحياة اليومية بكل مصاعبها، وكان الدوام اليومي الطويل فرصة كبيرة لهؤلاء المدرسين، ليوطدوا علاقاتهم مع أبنائهم الطلاب وذويهم، وليتحول اليوم بأكمله، إلى يوم دراسي وترفيهي متكامل، يبدأ منذ الصباح وينتهي عند المساء، حيث تمارس خلاله مختلف الأنشطة الرياضية، ويتعلم فيه

الطلاب الأنشطة الفنية والمسرح والرسم وغيره. كان هؤلاء المدرسون الذين بدؤوا يتوافدون تباعاً، يحثون طلابهم على التمسك بعروبتهم ورفض المستعمر، وكان معظم هؤلاء إما مصريين أو فلسطينيين، وكان المد القومي في العالم العربي إبان تلك الفترة قوياً ومؤثراً، خاصة أن خطب الرئيس عبدالناصر الحماسية تستقطب الجميع، من خلال إذاعة "صوت العرب" المصرية، وكان الكثير من الدول العربية في تلك الفترة، مازال قابعاً تحت سلطة الاستعمار، وكانت الشعوب العربية تجد في تلك الخطب متنفساً لها، ووجد معظم المدرسين القادمين للعمل، صورة المستعمر واضحة أمامهم فيما يشاهدونه من تخلف وجهل وفقر في هذا المكان المنسي من العالم العربي، وشكّل ذلك دافعاً للشعور بالغضب والسخط على كل ما يمت للاستعمار بصلة. لقد رأى كل هؤلاء وغيرهم من الجنسيات الأخرى، كيف أن مجتمع الإمارات يعيش في تلك الفترة في وضع مختلف تماماً عن وضع أشقائه العرب؛ حيث لا توجد أدنى درجات الرفاهية، ووجدوا في هذا الجيل الجديد المتحمس للتعليم، والذي عاش حياته كلها لا يعرف شيئاً عن عالمه العربي – ضالتهم ليبثوا فيه روح الحماسة ضد المستعمر، وليؤججوا مشاعره القومية، والرفض لاستمرار تلك الأوضاع المزرية، حيث لا كهرباء ولا مياه ولا أي مظهر من مظاهر الحياة الحديثة، ووجد المدرسون الفرصة السانحة للمواجهة مع الإنجليز، عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 (1376هـ).

العدوان الثلاثي على مصر وردود الفعل في الإمارات

كانت السنوات الثلاث، منذ بدء التعليم النظامي في الشارقة عام 1953 (1373هـ) حتى العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 (1376هـ)، كافية لبلورة مجتمع جديد يختلف عن السابق؛ فللمرة الأولى بدأ طلاب الشارقة ودبي وبقية الإمارات الانتظام في مدارس نظامية، يتلقى فيها الطلاب مختلف العلوم والأنشطة، وفي الوقت نفسه استطاعت هذه السنوات الثلاث، تغيير طبيعة المجتمع التقليدي؛ ليظهر جيل جديد يتفاعل مع الأحداث الكبرى في العالم العربي، بعد سنوات طويلة من الانغلاق المفروض عليه، وأثبتت أحداث العدوان

الثلاثي، والتفاعل العربي الكبير معها، أن منطقة الخليج ليست خارج السرب، وأن المنطقـــة –على الرغم من فقرها وعزلتها– لم تتعامـــل مع الحدث بشكل سلبي، وسجلت الوثائق البريطانية الحراك الذي قام به طلاب المدارس في دبي والشارقة عندما شن العدوان على مصر.

العدوان الثلاثي أو حرب 1956 (1376هـ)، هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر خلال الفترة من 29 أكتوبر إلى 7 نوفمبر عام 1956 (24/3–4/4/1376هـ)، وكان سبب ذلك الاعتداء، تأميم الرئيس المصري جمال عبدالناصر لقناة السويس، الذي تم الإعلان عنه في 26 يوليو 1956 (17/12/ 1375هـ)؛ حيث اعتبرت حكومتا لندن وباريس التأميم عملاً عدائياً بسبب الحجم الكبير لمشاركة البلدين في رأس مال الشركة المؤسسة والمالكة للقناة، وأدى ذلك العدوان إلى قيام مظاهرات صاخبة في جميع أنحاء الوطن العربي، أججتها الخطب الحماسية للرئيس المصري، وكان لمنطقة الخليج الواقعة تحت الهيمنة البريطانية، دور شعبي كبير في المشاركة بردة الفعل العربية. وهناك عدة تقارير بريطانية تتحدث عما حدث في الإمارات، أحدها يصف تفاعل الناس في مدينة دبي مع الإجراءات التي اتخذتها مصر في بداية الأحداث، يقول هذا التقرير:

> إن تأميم قناة السويس من قبل الرئيس المصري جمال عبدالناصر في يوليو 1956 (1375هـ)، أثار اهتماماً كبيراً في دبي بصفة خاصة، وأدى إلى ظهور مشاعر مؤيدة لمصر، وأظهر أن تأثير هذا الحدث كان أكبر مما تصورته السلطة البريطانية، التي اتخذت بعض الاحتياطات الأمنية؛ تحسباً لخروج مظاهرات فـــي الإمارات، استجابـــة لدعـــوة عبدالناصر، لإعلان الإضراب في الوطن العربي في 15 و16 أغسطس 1956 (8–9/1/1376هـ).

ويتناول التقرير بعض التفاصيل، ومنها انتشار شائعات كثيرة حول الحدث، ويكمل التقرير:

وعلى إثر ذلك، وزعت ثلاث منشورات معادية لبريطانيا في شوارع دبي، وكانت هناك شائعة أن البحارة المحليين سيعلنون الإضراب، ولكن شيئاً لم يحدث، وانطلقت الشائعات مماثلة في الشارقة؛ حيث وصلت للسلطات المحلية هناك، شائعة مفادها أن التجار في السوق سيغلقون متاجرهم في 16 أغسطس، فقام إبراهيم المدفع أحد كبار المسؤولين في الشارقة، بجولة في السوق، وطلب من التجار الاستمرار في عملهم.

ويشير التقرير أيضاً إلى أنه لم تقع أي أحداث في بقية الإمارات الأخرى، ولكن أسعار المواد الاستهلاكية ارتفعت خلال سبتمبر وأكتوبر بسبب إغلاق قناة السويس، واضطرت السفن للسفر عبر ميناء الكاب في جنوب إفريقيا (Burrows, 1956 كما في The Persian Gulf Administration Reports (1873-1958) [PGAR], V.X1, P.553-555).

ولكن الإنذار الإنجليزي- الفرنسي لمصر في 30 أكتوبر 1956 (25/3/1376هـ)، والأحداث التي تبعته، وفي مقدمتها التدخل العسكري، أدى إلى ازدياد التفاعل الجماهيري مع الأحداث، ويقول التقرير:

إن ذلك الإنذار أوجد جواً متوتراً في مدينتي دبي والشارقة، وجاء رد الفعل بعد بضعة أيام بتشجيع من الأحداث التي وقعت في البحرين وقطر، وتعاون حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم، وحاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، مع الوكالة المحلية البريطانية، لتوفير الأمن اللازم في المدينتين؛ إذ اجتمع حاكم دبي في 3 نوفمبر بأعيان المدينة، وأبلغهم بأنه لن يتهاون إزاء أي أعمال معادية لبريطانيا أو أي مظاهرات، وأبدى الشيخ صقر استعداده للتخلي عن المدرسين المصريين والأردنيين العاملين في مدارس الشارقة (Burrows, 1957 كما في PDPG, 1990, V.20, P.243).

ومن الواضح أن هذه الإجراءات اتخذت بضغط من السلطة البريطانية، التي أرادت أن تكون صورتها أمام الرأي العام العالمي، بعيدة عن التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات، وأن تلك القرارات صدرت عن السلطات المحلية.

التقارير البريطانية حول الأحداث كانت متعددة، منها تقرير يتناول ما حدث ليلة 5 نوفمبر 1956 (2/4/1376هـ)؛ فيقول:

> حيث وصلت للوكالة البريطانية، معلومات تفيد أن دبي ستشهد إضراباً ومظاهرة يوم 6 نوفمبر، فتحركت قوة من كشافة عمان تحت قيادة الوكالة البريطانية إلى مواضع داخل المدينة في الساعات الأولى من صباح يوم 6 نوفمبر، وأعدت دوريات متحركة لشرطة دبي لتطوف أرجاء المدينة، وتعتقل كل من يشتبه في أنه من قادة هذه الأعمال، وأيضاً كل من وجد في الأماكن التي يعتقد أنها أماكن لتجمعاتهم، ولكن لم ينفذ أي إضراب، ولم تخرج أي مظاهرات، إلا أن هناك محاولة قد جرت لإحراق مرآب في مجمع سكن مساعد الوكيل السياسي وموظفيه (Burrows,1957 كما في PDPG, 1990).

أما في الشارقة؛ فقد جرت محاولة مماثلة ليلة 7 نوفمبر (4/4/1376هـ)، لإحراق محولات محطة اللاسلكي بالقرب من مطار الشارقة، وكان بعض الناس يهتفون مرددين شعارات معادية لبريطانيا، وخرج طلاب مدرسة الشارقة في مظاهرات، مردّدين شعارات مماثلة، فاستدعي مدير المدرسة (محمد دياب الموسى) من قبل الوكالة البريطانية، وأخطر بأنه سيتحمل المسؤولية الشخصية تجاه سلوك تلاميذه، إذا تكرر هذا العمل مستقبلاً، كما خرجت مظاهرة هاجمت الضباط البريطانيين الذين يتولون قيادة قوة الكشافة في الشارقة، وثبت أن هذه الأحداث، كما يقول التقرير البريطاني، يقف وراءها مديرو المدارس، ويشير التقرير نفسه إلى أن شخصاً مجهولاً قام بمحاولة إحراق سيارة في مجمع سكن ضباط قوة الكشافة، ولكنها لم تنجح؛ ما جعل حاكم الشارقة يرصد مكافأة قدرها 500 روبية لمن يبلغ عن الفاعل (Burrows, 1957 كما في PDPG, 1990).

روى محمد دياب الموسى ما حدث إبان فترة العدوان الثلاثي في الشارقة، واستدعاء الوكالة البريطانية له، كما جاء في التقرير السابق، قائلاً:

> استدعاني المعتمد البريطاني، وحقق معي بما حدث من طلاب المدرسة، فنفيت أن يكون طلاب المدرسة هم من قام بتلك التصرفات، وأن فترة

اللعب في المساء يحضرها شباب من كل مكان، وكان الطلاب يقومون برمي الحجارة على الجنود البريطانيين عند مرورهم بسياراتهم أمام المدرسة في الفترة المسائية، ويهتفون "يسقط إيدن (أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا)، ويعيش عبدالناصر"، ثم أحضر الإنجليز فيلماً بدأ عرضه في دار المعتمد البريطاني بدبي سمي "الحقائق في بورسعيد"، يصوّر الجنود الإنجليز وهم يوزعون الأموال والحلوى على المصريين، ووجهوا دعوة للمدرسة للحضور، فرفضت المدرسة تلك الدعوة (الموسى، 1993).

تناول التقرير البريطاني أيضاً، ما حدث في رأس الخيمة؛ حيث "خرج الطلاب في مظاهرات، كانوا يرددون فيها شعارات؛ مثل تسقط بريطانيا ويحيا عبدالناصر، وكتبت الشعارات نفسها على جدران المنازل"، ويتابع التقرير البريطاني: "كان واضحاً أن المعلمين الأردنيين في مدارس رأس الخيمة هم من يقف وراء هذه الأحداث" (Burrows, 1956 كما في PGAR, 1986).

ترتب على هذه الأحداث، كما قال لي الموسى في أثناء لقائي معه، أن قامت السلطة البريطانية بإبعاده هو وزميله فايز أبوالنعاج، فرجعا إلى الكويت.

ويكشف تقرير كتبه المقيم السياسي البريطاني (تريب)، المراسلات والضغوط التي قام بها الإنجليز لإبعاد هذين المدرسين، يقول تريب:

خطاباتنا إلى حكومة الكويت، ومطالباتنا لحاكم الشارقة، كان لها أثر في إبعاد اثنين من المدرسين في الشارقة، أصبحا غير مرغوب فيهما، وكان لذلك أثر في إحضار معلمين أكثر كفاءة، وأكثر تقديراً للمسؤولية، إلى كل من دبي والشارقة في العام الدراسي 1957/1958 (1377هـ) (Tripp, 1958 كما في Records of the Emirates (1820-1960) [RE], 1990, V.11, P.631-634).

ويشير تقرير آخر إلى أن نائب حاكم الشارقة طالب باستقدام 4 مدرسين جدد، وإعادة المعلم الفلسطيني فايز أبوالنعاج الذي تم إبعاده، إلا أن السلطات

البريطانية وافقت على تعيين مدرسين مصريين فقط (Events Of The Trucial states,1957 كما في PGAR, 1986, V.11, P.661).

هاشم أبوعمارة وطلابه يتصدون للإنجليز

هناك مدرس فلسطيني من البعثة الكويتية، تم تعيينه مديراً لمدرسة دبي التي تم افتتاحها خلال العام الدراسي 1955/1956 (1375–1376هـ)، اسمه هاشم أبوعمارة، وقد امتدح المعتمد السياسي البريطاني في دبي، أداء ذلك المدير في بدايات تعيينه، وفي تقرير كتبه عام 1956 (1376هـ) يقول:

> كان تعيين هاشم أبوعمارة كبيراً للمديرين في دبي، نقطة تحوّل مهمة في مسيرة التعليم في الإمارة، فقد ساعد هذا التعيين على تطوير الإمكانات التعليمية فيها؛ إذ يرتدي التلاميذ –لأول مرة في تاريخ إمارات الساحل– زياً مدرسياً ذا طابع غربي، وقد اعترض بعض الآباء على هذا الزي، إلا أن أبوعمارة استطاع أن يقنعهم أن هذا الزي الجديد لا يتعارض مع الإسلام، ولا مع تقاليد المنطقة (Tripp, 1956 كما في PDPG, 1990, V.20, P.268).

ولكن أبوعمارة أخذ موقفاً قوياً من الإنجليز بعد العدوان الثلاثي، فتغيرت التقارير البريطانية عنه، من المديح إلى الذم، يقول المعتمد البريطاني في دبي، في تقرير له عام 1957 (1377هـ): "إن أبوعمارة ناظر مدرسة الأحمدية بدبي، ألقى كلمة في احتفال للمدرسة، أشار فيها تصريحاً وتلميحاً إلى عدائه للغرب والسياسة الغربية"، ويكمل: "مما لا شك فيه أن أبو عمارة قد ساهم في تطوير المدرسة، ولكنه كان رجلاً طموحاً ذا توجهات سياسية خطيرة، وبدأ يخطط لبناء مدرسة جديدة، ليعين فيها أصدقاءه من المعلمين الفلسطينيين في المدرسة"، ويتابع: "تركت كلمة أبوعمارة في الحفل المدرسي أثراً واضحاً، وبخاصة على العناصر المثيرة للشغب" (Tripp, 1957 كما في PDPG, 1990, V.29, P.357)، ولم يكتف أبوعمارة بذلك، بل صعّد موقفه، عندما أخذ يحرض طلاب المدرسة

على الإنجليز، بعد فترة طويلة من انتهاء العدوان؛ ففي تقرير للمعتمد السياسي في مايو 1957، يقول:

> إنه في 5 مايو 1957 (5/10/1376هـ)، تعرض الوكيل السياسي وموظفوه إلى إساءات بالغة، كما قام عدد من تلاميذ المدارس بإلقاء الحجارة على سيارات الوكالة، وخرجوا في مظاهرات جابت أرجاء المدينة مرددين شعارات مؤيدة لمصر ومعادية لبريطانيا، ووجه الاتهام مباشرة إلى هاشم أبوعمارة، وفي يوم 7 مايو خرجت مظاهرة أشد ضراوة، وصدرت الأوامر بإرسال أبوعمارة إلى الشارقة، ليتم ترحيله إلى الكويت عند وصول الطائرة (Tripp, 1957 كما في PDPG, 1990, V.20, P.429).

مجتمع جديد يبدأ بالظهور في الخمسينيات

أسهمت عوامل عدة في تغيير طبيعة الحياة الرتيبة التي عاش عليها سكان المنطقة لسنين طويلة، منها بدء التعليم النظامي، وهجرة الكثير من سكان الإمارات لدول الخليج الأخرى؛ إذ أدى توافر العمل لآلاف الأشخاص في مصافي النفط الخليجية، إلى رفع المستوى المعيشي في الإمارات، وانفتاح المجتمع على الآخرين، واستطاع آلاف الأشخاص من المواطنين المهاجرين إلى المجتمعات الخليجية الأخرى، الاندماج في تلك المجتمعات، ونقل الكثير من الأفكار المنفتحة التي كسرت الرتابة في الحياة المنغلقة التي أبقت عليها السلطة البريطانية كما هي دون تطوير، وبدأ الكثير من المواطنين يطرحون أسئلة حول جدوى الوجود البريطاني الذي لم يسهم بأي مشاريع، على الرغم من السنوات الطويلة من الهيمنة. ويرصد أحد التقارير البريطانية، بعض تلك التساؤلات التي اعتبرها صادرة عن عناصر معادية. يقول التقرير الذي كتبه المقيم السياسي البريطاني عام 1956:

> إن الأحداث المثيرة في الشرق الأوسط وبعض دول الخليج، حرّكت المنطقة، وشجعت العناصر المعادية لبريطانيا في المنطقة، وكانت هناك انتقادات من كثير من المواطنين لعدم وجود مساعدات مادية ملموسة من الحكومة البريطانية لتطوير بلدانهم، وتحسين ظروف المعيشة،

وتأتي تلك الانتقادات بشكل خاص من المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج، وكانت الانتقادات منصبّة على أن رعاية بريطانيا للمنطقة أدت إلى الإبقاء على حالة الفقر والتخلف في إمارات الساحل.

ويتحدث التقرير أيضاً عن تأثير الإذاعات العربية التي كانت تبث من بعض العواصم العربية، فيقول:

لاقت الإذاعات العربية التي كانت تبث من القاهرة والرياض ودمشق والقدس استحساناً من قطاع كبير من سكان دبي والشارقة، بل إنهم كثيراً ما كانوا يتعاطفون مع ما تبثه هذه الإذاعات، ومن المعروف أن المدن هي التي تقرر مصير إمارات الساحل؛ لأن القبائل البدوية فقدت الكثير من قوتها وتأثيرها؛ نظراً لسيادة القانون، ووجود فرقة كشافة عمان، وتدهور الحالة الاقتصادية في المناطق البدوية.

ويتابع:

لقد تغيرت الأمور كثيراً في هذا الجزء من العالم، وأثبتت أحداث هذا العام أن بريطانيا ستجد نفسها مضطرة لتبرير تمتعها: بهذا الوضع المتميز على الأقل في نظر سكان إمارات الساحل، ولن يكون في مقدورها أن تتجاوز هذا الموقف المحرج، إلا إذا نجحت في تحقيق إنجازات تكون مقنعة لسكان المنطقة (Burrows,1956 كما في PDPG, 1990).

خلال سنوات قليلة من بدء التعليم، ظهر جيل جديد من الشباب أخذ يتشكل بسرعة كبيرة، ويثير قلق الإنجليز، وكان العدوان الثلاثي فرصة ثمينة للتعبير عن السخط الذي لم يكن ممكناً من قبل، ورأى كثير من هؤلاء الشباب ضرورة وجود نواد تجمعهم، وبدأ البعض منهم ينخرط في النشاط السياسي، ويقول المقيم البريطاني في أحد تقاريره:

إن النشاط السياسي لهؤلاء الشباب اتخذ صورتين، الأولى افتتاح ناد ثقافي في دبي في نهاية شهر ديسمبر 1956، كان مؤسسوه بعض الشباب العاملين في الجمارك والبنك ومحكمة دبي، بالإضافة إلى عدد

من التجار والشباب، وعقد الاجتماع الأول لهم في 21 أكتوبر، وألقى فيه الشيخ الشنقيطي أحد قضاة محكمة دبي، الكلمة الافتتاحية، نادى فيها بضرورة التقاء أبناء دبي والتفافهم حول برامج تطوير مدينتهم، كما تحدث بعض الشباب الذين هاجموا الوجود البريطاني، وطالبوا بضرورة وحدة أبناء دبي حفاظاً على هوية المنطقة، وكان هؤلاء يرددون الشعارات التي كان يطلقها الرئيس المصري جمال عبدالناصر، خلال تجمعاتهم في النادي كل ليلة، وعلى الرغم من النجاح الظاهر للنادي، فإن التحذير الذي وجهته لهم السلطات في دبي في 3 نوفمبر، قد أثر بصورة أو بأخرى على أعداد مرتاديه، فضلاً عن أن الشرطة كانت تراقب النادي بصفة مستمرة.

أما الصورة الثانية –كما يقول التقرير– فهي إنشاء مقهى وسط منطقة "سكة الخيل" في منطقة ديرة بدبي، وكان هذا المقهى يقدم خدماته لروّاده ظاهرياً، ولكنه كان في حقيقة الأمر ملتقى لشباب المنطقة؛ حيث كانوا يتجمعون كل ليلة للاستماع إلى إذاعة "صوت العرب"، كما كانوا يحملون صورة عبدالناصر بصفة دائمة، وتم التأكد من أن هذا المقهى كان أحد المصادر التي تطلق الشائعات عن قيام المظاهرات والإضرابات، ولذلك صدرت تعليمات بإغلاق المقهى، ولكن تدخل كل من مرشد العصيمي وثاني بن عبدالله أدى إلى إعادة فتح المقهى، ومرشد العصيمي كويتي الجنسية، وكان ممثلاً للحكومة الكويتية في الإمارات، أما الآخر فهو أحد وجهاء دبي (Burrows, 1957 كما في PDPG, 1990, V.20, P.244-245).

وأسّس بعض الشباب نادياً رياضياً؛ في دبي، وأصبح مع مرور الوقت، مركزاً لتجمع شباب دبي، يقضون فيه أمسياتهم كل يوم، ويشير التقرير إلى أن هذا النادي –بحكم طبيعته والأنشطة المتوافرة فيه– لم تكن له أهمية سياسية (Burrows, 1975 كما في PDPG, 1990).

أما في الشارقة؛ فقد أنشىء ناد ثقافي عام 1957 (1377هـ) (Events of the Trucial States, 1957 كما في PGAR, 1986, V.11, P.661). ويقول محمد دياب الموسى عن هذا النادي: إنه كان مبنى صغيراً بالقرب من المدرسة القاسمية، ويتكون من غرفتين صغيرتين، تمارس فيهما أنشطة ثقافية ورياضية، وكان من أبرز أعضائه تريم عمران الذي أسس فيما بعد جريدة الخليج الإماراتية، وإبراهيم الشاعر أحد وجهاء الشارقة (الموسى، 1993).

لم يتوقف الاصطدام بالسلطة البريطانية بعد أحداث عام 1956؛ ففي العام التالي 1957 الذي شهد المواجهة بين أبوعمارة والإنجليز، شهد أيضاً حدثاً آخر في الشارقة؛ فخلال احتفال مدرسة القاسمية بيومها الرياضي، ونتيجة لإصرار الوكيل السياسي، رفع علم الكويت والشارقة فقط على سارية علم المدرسة، وهذا يعتبر تطوراً مهماً في الوضع –كما يقول المقيم السياسي البريطاني الذي كتب تقريراً حول هذا الموضوع– عما كان عليه الوضع في العام السابق 1956، حيث رفعت أعلام مصر والجامعة العربية إلى جانب هذين العلمين، ولكن في المقابل، فإن الكلمة الافتتاحية في الاحتفال، لم تشر من قريب أو بعيد إلى البناء الذي شيدته الحكومة البريطانية للمدرسة (Burrows, 1957 كما في PDPG, 1990, V.20, P.358)؛ وهو ما يعني عدم تقدير إدارة المدرسة للعطاء البسيط المقدم من الإنجليز؛ المتمثل ببناء صغير يحوي عدة غرف، ويقول الموسى عن هذا الاحتفال: "إن الإنجليز طلبوا رفع العلم البريطاني مع الأعلام المرفوعة، إلا أن المدرسة رفضت ذلك" (الموسى، 1993).

توجس بريطاني من تنامي الدور العربي

كان بدء التعليم النظامي في إمارات الساحل انطلاقاً من الشارقة عام 1953 (1373هـ) نقطة البداية لانفتاح تلك الإمارات على العالم الخارجي؛ فقد كان دخول الجنسيات العربية للإمارات محدوداً، ويتم ضمن إجراءات صعبة، ولكن التعليم فتح المجال لتوافد المدرسين من جميع الجنسيات العربية؛ مما أدى الى كسر القرار البريطاني بالحظر التام للدخول العربي الذي لا يتم إلا بموافقتهم.

طوال فترة وجودها في إمارات الساحل الذي بدأ نحو عام 1823 (1239هـ)، لم تقم بريطانيا بأي مساهمة في التعليم أو غيره، على الرغم من معرفتها بتخلف النظام التعليمي الذي كان يعتمد على الكتاتيب، ولكن مع بدء المساعدات الكويتية عام 1953، أصبح وجود التعليم والمعلمين العرب واقعاً لا يمكن الوقوف ضده، ويقول المعتمد السياسي البريطاني (تريب) في تقرير له: "من المؤكد أنه سيكون أمراً خطيراً إذا ظهرنا كما لو أننا نعترض على خطط التنمية في مجال التعليم في إمارات الساحل، وقد تفادينا إعطاء هذا الانطباع في الماضي، حيث كنا نسعى لإحكام سيطرتنا أكثر مما كنا نعترض على التعليم هنا".

في فترة الخمسينيات، شعر الإنجليز بحجم الخطر الذي يهدد وجودهم في المنطقة من خلال المتغيرات الكبيرة التي حدثت في العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، باستقلال كثير من الدول العربية، وانطلاق الثورة الجزائرية، وقيام الثورة المصرية في 23 يوليو 1952 (1/11/1371هـ)، التي أخذت تنادي بالتحرر والاستقلال في جميع أنحاء الوطن العربي، من خلال خطب الرئيس المصري جمال عبدالناصر، وهناك تقرير كتبه "بيمونت" في يونيو 1956، وهو أحد المسؤولين البريطانيين في الخليج، يؤكد فيه أن الأوضاع في إمارات الساحل بدأت تتغير، مثلها مثل غيرها من الأماكن في العالم العربي: "ينبغي أن لا ننظر إلى إمارات الساحل ككيان منفصل أو مستقل، وإنما يجب التعامل معها على أساس أنها جزء من الشرق الأوسط أولاً، وجزء من شبه الجزيرة العربية ثانياً، وجزء من الخليج ثالثاً"، ويتناول بيمونت في تقريره خطورة الدور المصري بالنسبة لبريطانيا، فيقول:

> قبل تردي العلاقات البريطانية – المصرية بسبب أزمة السويس، وردت المقترحات الخاصة بمشروع تنمية إمارات الساحل: فمصر تمكنت من تسخير جزء كبير من مواردها، لبسط نفوذها في الشرق الأوسط، كما أنه –منذ عام 1958 (1378هـ)– تسببت الأوضاع في العراق بزيادة الخطر السوفييتي وتغلغله في المنطقة، ويجب أن لا نغفل ضرورة زيادة الدعم والاهتمام بإمارات الساحل، حتى لا تحل السعودية محلنا، ولذلك يجب علينا الاحتفاظ بوضع قوي في المنطقة من الدفاع عن أراضي

إمارات الساحل وسلطاتها، فإذا كنا سنخفض دعمنا لهذه المنطقة، فقد يعني ذلك أننا لم نعد مهتمين بتطورها ورفاهيتها؛ ما سيشكل دعوة صريحة للسعودية ومصر للحلول مكاننا (Beamont, 1960 كما في RE, 1990, V.12, P.456-459).

وبسبب هذا الخوف من ضعضعة النفوذ البريطاني، حرص الإنجليز منذ بدء التعليم النظامي خلال الخمسينيات على تعويض التقصير في الماضي، من خلال المساهمة، ولو جزئياً، ببناء بعض المدارس، على الرغم من أن تلك المباني كانت غاية في التواضع، فإن الترويج الدعائي بالمساعدات البريطانية كان قوياً، ويبدو أن الإنجليز حاولوا الظهور بمظهر الجهة التي تحرص على النمو السريع للتعليم في المنطقة؛ ففي مقابل المساعدات الكويتية المتمثلة في البعثات التعليمية، وإمداد المدارس بجميع مستلزماتها. يقول "دونالد هاولي" المعتمد البريطاني في دبي:

إن بريطانيا قامت ببناء مدرسة بالشارقة، كما قامت ببناء المزيد من المدارس خلال السنوات التالية، في الشارقة وأبوظبي ورأس الخيمة وخورفكان. ولكن بدءاً من عام 1958 بدأت الكويت ببناء المدارس بدلاً من بريطانيا؛ فقامت ببناء مدارس في عجمان وأم القيوين، وفي عام 1959 (1379هـ) قامت قطر ببناء مدارس جديدة في دبي والشارقة (Hawley, 1971).

ولا يمكن مقارنة المباني التي بناها الإنجليز للمدارس المذكورة، بما أقامته الكويت مثلاً، وخير دليل على تواضع مباني الإنجليز، المبنى الذي تم تشييده للمدرسة القاسمية عام 1954 (1374هـ) ويظهر بصور عديدة كمبنى غاية في التواضع.

مراقبة المدرسين، وتخوف من الجيل الجديد

تغيرت نظرة الإنجليز لكل شيء، وأصبحت هناك مراقبة دائمة للمدرسين والمدارس التي يعملون بها، وحتى قبل بدء العدوان الثلاثي على مصر، وردود الأفعال

التي صاحبته، كتبت تقارير تبيّن تخوف السلطة الإنجليزية من المدرسين المبتعثين. سنختار منها تقريراً كتبه المقيم السياسي "بوروز" عام 1955 (1375هـ) يقول فيه:

> في الظروف الحالية، فإن تخلف هذه المنطقة وفقرها وافتقارها إلى رؤية سياسية، يمثل نقطة ضعف لموقفنا في المنطقة، ففي المقام الأول، هناك الخطر المصري الذي يتخفى في صورة عون ثقافي وفني، وربما كان الخطر المصري مدعوماً من قبل السعودية التي تزود مصر بالمال، وهذا الأمر ليس قاصراً على الساحل المتصالح وحده، فقد ثبت تنامي النفوذ المصري في منطقة الخليج ككل (Burrows, 1955 كما في RE, 1990).

ولكن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، حوّل التخوفات البريطانية إلى واقع؛ فقد أدى تفاعل المدرسين والطلاب مع ذلك الحدث، إلى استنفار السلطة البريطانية التي بدأت تكتب تقارير عن المظاهرات التي حدثت، والتصرفات التي قام بها بعض طلبة المدارس، وبدأت تلك التقارير تضع اللوم بشكل مباشر على المدرسين العرب، وبخاصة الفلسطينيون. يقول المعتمد البريطاني في دبي في تقرير له: "لم يكن هناك أدنى شك في أن المعلمين الفلسطينيين استغلوا الفرصة للتعبير عن كراهيتهم لبريطانيا، من خلال تحريض الطلاب، وقد نجحوا في تحريض البعض، لإحداث بعض الخسائر في منازل الضباط البريطانيين العاملين في كشافة عمان"، ويتابع المعتمد كلامه مستدلاً بأحداث قائلاً: "كان ذلك في ليلة 26 نوفمبر 1956 (23/4/1376هـ)، وتبع هذا الحدث حدث آخر يوم 30 نوفمبر، حين قام أشخاص مجهولون بقطع أنابيب المياه التي تمد معسكر سلاح الجو البريطاني بالشارقة بالمياه"، ويشير التقرير نفسه إلى "أحداث رأس الخيمة ومن يقف وراءها؛ حيث خرج الطلاب في مظاهرات يرددون شعارات مثل تسقط بريطانيا ويحيا عبدالناصر"، ويقول المعتمد تعليقاً على ذلك: "كان واضحاً أن المدرسين الأردنيين يقفون وراء هذه الأحداث" (Burrows, 1956 كما في RE, 1990). ويقول تقرير آخر يتناول أحداث عام 1956:

ظهر اتجاهان مهمان خلال هذا العام، أولهما يخص أكثر الإمارات تقدماً وهما دبي والشارقة، حيث أصبحتا معرضتين لتأثير المعلمين العرب الذين يعملون في المدارس، وتأثير أحداث الشرق الأوسط بصورة معادية ومضرة بمصالح بريطانيا، والثاني التطور في مشروعات التنمية، وفي تأسيس نظام إداري أكثر حداثة في دبي، بفضل الاعتمادات الصغيرة التي وفرتها الحكومة البريطانية، وبذلك نشأ صراع بين الرغبة في إحداث تطور اقتصادي، واستجلاب إداريين أكثر كفاءة بالقدر الذي يوازي بين رغبتنا في إحداث هذا التطور، مقارنة بمحاولة الثوريين القوميين للتأثير على الأحداث في المنطقة، ولا بد أن يكون الدور البريطاني أكثر وضوحاً وتأثيراً، خاصة مع ظهور انتقادات علنية لوضع بريطانيا في إمارات الساحل، وكانت المشكلة الثانية تتعلق بالتعليم؛ فالتعليم مرغوب فيه وباندفاع شديد، فضلاً عن أنه الوسيلة الوحيدة لتوفير إداريين مقتدرين، ولتمكين مواطني المنطقة من الارتقاء بقدراتهم ليحتلوا مواقع أكثر مسؤولية خلال عملهم في شركات النفط، ليكون العائد المادي الذي يدخلونه للمنطقة أكبر مما هو عليه الآن، ولكن حتى الآن لم توفق السلطة البريطانية في إيجاد أسلوب أمثل لتنفيذ خطة تعليمية، دون أن يكون ذلك مدخلاً لأفكار ومعتقدات تضر بوضع بريطانيا في المنطقة (Burrows, 1956 كما في PGAR, 1986, V.xi, P.512).

ويقول تقرير آخر للمقيم البريطاني: "الخطر الحقيقي يأتي من الشباب التقدميين الذين جاء ظهورهم نتيجة لانتشار التعليم والمعرفة، وبسبب استعدادهم لتقبل الشعارات المعادية لبريطانيا، وشعارات القومية؛ الشيء الذي يمكن أن ينتج عنه مطالبتهم بطرد المستعمرين" (Burrows,1956 كما في PGAR, 1986, V.xi, P.556-558). ويختصر المقيم السياسي البريطاني الانطباع البريطاني عن التغيرات التي حدثت في المنطقة بعد العدوان قائلاً:

أهم التغيرات التي حدثت، تتمثل في أن سكان الخليج أصبحوا الآن أكثر تواصلاً مع الأفكار الخارجية، خاصة تلك التي تأتي بقناع عربي،

ولكن هذه السنة أظهرت أن مثل هذه الأفكار لا تعطي تأثيراً عملياً، ما لم يكن هناك منظمة محلية يمكن أن تعمل بموجب هذه الأفكار (PGAR, 1986, V.xi, P.556-558 كما في Burrows,1957).

المساعدات الكويتية والمأزق البريطاني

المبادرة الكويتية ببدء التعليم النظامي في إمارات الساحل، أدخلت السلطة البريطانية في مأزق؛ فالمبادرة بدأت فجأة ومن دون مقدمات، وتمت خلال شهور قليلة، دون أن تترك للإنجليز فرصة للتفكير، إضافة إلى ذلك، فإن هذه المبادرة لم يكن ممكناً رفضها، فإهمال الإنجليز الطويل للمنطقة كان حجة عليهم، ولكن موافقتهم على المبادرة الكويتية كشفت تقصيرهم، كما أنها أدخلت عليهم الجنسيات العربية التي كانوا يرفضونها سابقاً، وجاء دخول تلك الجنسيات مع سلسلة الأحداث الكبيرة في العالم العربي، بدءاً من ثورة يوليو المصرية عام 1952 التي أخذت تنادي بالتحرر من الاستعمار، إلى الثورة الجزائرية التي أثارت الشعوب العربية بأحداثها، إلى ردود الفعل في العالم العربي على العدوان الثلاثي على مصر الذي شاركت فيه بريطانيا، وحتى يستطيع الإنجليز ملاحقة هذه الأحداث المتتابعة، حاولوا الظهور بصورة مغايرة للصورة القديمة، من خلال تقديم بعض المساعدات لبناء مدارس في بعض الإمارات، ولكن بعد فترة قصيرة من بدء تلك المساعدات، شعر الإنجليز بالعبء الكبير لهذه المهمة، ووجدوا أن أفضل طريقة لحل مشكلة المدرسين المبتعثين من الكويت، هي مشاركة الكويتيين في اختيار هؤلاء المدرسين، ولذلك فتحوا حواراً معهم لزيادة مساعداتهم للمنطقة، وفي الوقت نفسه طرحوا مسألة المراقبة المشتركة معهم للمدرسين، ويعبر عن ذلك، أحد المسؤولين البريطانيين يدعى "موير"، في تقرير له قائلاً:

إننا سعداء الحظ؛ إذ وجدنا دولة مثل الكويت مستعدة لتحمل مسؤولية نفقات التعليم الإضافية، لقد ناقشنا هذه القضية مع مدير التعليم في الكويت، الذي قال: إن إدارة التعليم مستعدة لتحمل النفقات الإضافية المعنية، وبالمستوى نفسه سيعطي هذا الدعم كلا الجانبين (الكويتي والبريطاني) الحق في الرقابة والتفتيش.

وأضاف موير: "إن التفتيش والرقابة يعتبر أمراً بالغ الأهمية، ليس للتأكد من أن المدارس تدار بطريقة علمية فحسب، وإنما للتأكد أيضا من أن المدارس تقدم مساعدة لازمة لإحداث تطور حقيقي في المنطقة"، وأضاف في تقريره أيضاً: "إنني على قناعة بأننا يجب أن نقدم المساعدة لإمارات الساحل، لإقامة المدارس التي أوصت بها على أقل تقدير، وهي توصيات معتدلة في ضوء الاحتياجات الفعلية للبلاد (Muir, 1955 كما في RE, 1990, V.xi, P.556-558).

كانت السلطات البريطانية سعيدة بالتوصل إلى اتفاق، يعفي البريطانيين من بناء المدارس، ويكشف المعتمد البريطاني "تريب" في تقرير له، عن حل هذا المأزق بقوله:

> كانت أول إشارة إلى مقترحاتنا في مجال التعليم، هو مقترحنا ببناء 6 مدارس ابتدائية وإعدادية إضافية في إمارات الساحل، وكنا نأمل أن توافق حكومتا الكويت وقطر على إمدادها بالمعلمين والمعدات، وكان المعلمون في ذلك الوقت يأتون من الكويت ومصر إلى المدرسة النظامية الوحيدة في الشارقة، وقد بنيت مقترحاتنا على المفاوضات مع السيد موير، الذي قام بجولة على كل المناطق، وتداول الأمر مع مدير التعليم في الكويت،

ويضيف:

> قام بوروز بلفت النظر إلى المساعدات التي قدمتها الكويت والبحرين، وأوضح وجهة النظر القائلة إنه ليس من الصعب الحصول على مساعدات إضافية من هاتين الدولتين، شريطة أن نكون نحن على استعداد لبذل أفضل جهد ممكن لتحقيق الطفرة التعليمية، ولكن بكل أسف، تأخرت خططنا لبناء المدارس، بسبب تعنت وزارة الخزانة التي رفضت الموافقة على التكلفة التي تقدمنا بها لبناء مدرستين ابتدائية وإعدادية في كل من أبوظبي وعجمان عام 1956، كما اعترضت على بناء 4 مدارس في رأس الخيمة وأم القيوين ودبي والفجيرة عام 1957، ولو أننا نفذنا هذه المقترحات، ما كان هناك تخوف من امتداد النفوذ الكويتي أو نفوذ أي جهة أخرى (Tipp, 1958 كما في RE, 1990, V. 11, P.631-634).

كما أن الإنجليز استطاعوا حل المأزق الآخر المتمثل في ضرورة مشاركتهم الكويتيين في مراقبة المدرسين الموفدين واختيارهم، من خلال عقد لقاء بين "تريب" المعتمد البريطاني وموظفيه من جهة، ومن جهة أخرى "مرشد العصيمي" ممثل الكويت في إمارات الساحل، للتنسيق فيما بينهما حول إيجاد السبل المناسبة للسيطرة على المعلمين العرب بعد أحداث 1956، واجتمع "علي البستاني" أحد موظفي دار الاعتماد البريطاني بدبي، مع "مرشد العصيمي" في يونيو 1958، للتداول حول هذا الموضوع، وذكر البستاني في تقرير له:

> إن مرشد قال له: إن الطريقة المثلى للسيطرة على أمور التعليم في دبي– كما يراها الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي– هي تكوين لجنة مستقلة لهذا الغرض، واقترح لعضويتها كلاً من علي عبدالله العويس، مرشد العصيمي، محمد سعيد الملا، أحمد بن حامد، ثاني بن عبدالله، وهم مجموعة من الأعيان في الإمارات، وأن يتسلم المعلمون رواتبهم مباشرة من اللجنة، وأن تكون كل الأمور الخاصة بالتعليم في دبي من سلطة هذه اللجنة (Bustani, 1958 كما في RE, 1990, V.11, P.625-626).

وليس واضحاً إن كانت هذه اللجنة قد شكلت بالفعل بهذه الأسماء، ولكن "تريب" في تقرير له في الفترة نفسها، يقول إنهم حريصون على أن يكون هناك تمثيل للكويت في تلك اللجنة، من خلال ممثلها "مرشد العصيمي" (Tripp, 1958 كما في RE, 1990, V. 11, P.623-624)؛ مما يعني اكتفاء الإنجليز بالمراقبة المحلية والكويتية للمدرسين.

تخوف بريطاني من تزايد النفوذ الكويتي

يقول "تريب" المعتمد البريطاني في دبي: إنه أثناء محادثاته مع "مرشد العصيمي" ممثل الكويت في الإمارات، ثبت له أن الكويت مستعدة لتقديم المزيد من الدعم لإمارات الساحل، وبخاصة في مجال التعليم، وعلّق على ذلك قائلاً: "ولكن هذا الدعم المتزايد من شأنه أن يقوي نفوذ الكويت في إمارات الساحل"، وأضاف قائلاً:

على الرغم من أن الأمر قد يبدو مغرياً لخزينة الحكومة البريطانية؛ إذ يوفر عليها إنشاء مدرستين ستقوم الكويت ببنائهما، فإنه يجب أن نحرص على استمرار صورة بريطانيا قوية في نظر سكان إمارات الساحل، ولعل هذا ما يؤكده جهدنا في السنوات الماضية، لتقديم شيء ملموس لسكان هذه المنطقة، يزيد قناعتهم باهتمام بريطانيا برفاهيتهم وتقدمهم، فالأثر الذي تركه تأسيس العيادات الخارجية، والمدرسة التي تم بناؤها حديثاً في أبوظبي، وجهودنا في مجال المدرسة التجارية والمدرسة الزراعية في رأس الخيمة، يجب أن نحافظ عليه لتبقى صورتنا كما هي (Tripp, 1958 كما في RE, 1990).

ويبدو واضحاً من حديث "تريب"، أن السلطة البريطانية تريد استمرار المساعدات الكويتية، دون أدنى نفوذ للكويتيين، يمكن أن يقلل من الصورة القوية لبريطانيا في المنطقة، ولم يشرح لنا "تريب" كيف يمكن للكويت وهي إمارة صغيرة وخاضعة لهيمنة بريطانيا في ذلك الوقت، أن تصبح ذات نفوذ منافس لها، كما أنه اعتبر أن مساعدات الإنجليز الضئيلة أكسبتهم مكانة عالية لدى الناس؛ فإنشاء عيادة صغيرة ومبنى مدرسي من أربعة فصول، يعتبر إنجازاً في نظرهم، في حين أنهم كانوا حتى ذلك الوقت، قد مرّ على وجودهم بالإمارات ما يقارب الـ 140 سنة، دون أي إنجازات تذكر، لكن الكويت مضت قدماً في تقديم المزيد من المساعدات؛ فقد حصل "مرشد العصيمي"، بسهولة تامة، على موافقة الشيخ عبدالله السالم، لبناء مدرسة في دبي بتكلفة تقدر بـ 250 ألف روبية، وأشار العصيمي في حديثه مع "علي البستاني"، إلى أن الشيخ عبدالله أمره بالبدء فوراً ببناء المدرسة، وكان ذلك عام 1958، كما أمر أمير الكويت ببناء جزء إضافي في مدرسة الشارقة، وأفاد العصيمي أن حاكم الشارقة ينوي مناقشة موضوع "مدرسة كلباء" المقترحة مع الشيخ عبدالله السالم، كما وافقت الكويت على بناء مدرسة في عجمان، ومدرسة في أم القيوين، وتم توسيع مدرسة رأس الخيمة وتزويدها بـ 8 معلمين ومعلمات (Bustani,1958 كما ورد في RE, 1990, V.11, P.625-626).

مواجهات مع الطلاب واعتراف بالتقصير

اعتقدت السلطة البريطانية أن الإجراءات التي اتخذتها ضد بعض المدرسين إبان أحداث العدوان الثلاثي، ستسهم في كبح تصرفات بقية المدرسين، ولكن ذلك لم يحدث، إذ استمرت المواجهة في السنوات اللاحقة، ولكن هذه المرة بين الطلاب والإنجليز، ومن دون ظهور واضح للمدرسين، ويبدو واضحاً من تلك الأحداث، أنها جرت بتأثير من أفكار المدرسين وتحريضهم، وحدث بعضها في أثناء غياب المدرسين في إجازاتهم السنوية، ومنها –على سبيل المثال– ما جرى في صيف عام 1960 (1380هـ)، حيث يقول "دونالد هاولي" المعتمد البريطاني في دبي في تقرير له عن تأثير المدرسين العرب، في شغب الطلاب الذي حدث في صيف ذلك العام:

> ظهر تأثير المعلمين الوافدين على الطلاب في عدة مناسبات، أبرزها المظاهرة التي سيّرها طلاب الشارقة في 12 أغسطس 1960 (19/2/1380هـ) ضد إيران، على الرغم من غياب جميع المدرسين في إجازاتهم السنوية، وكان التأثير أكثر وضوحاً في كل من رأس الخيمة والشارقة بسبب الميول الوحدوية العربية لحاكمي هاتين الإمارتين.

ويتابع قائلاً:

> حاول الوكيل السياسي السابق أن يقنع الحكام بضرورة الإشراف على التعليم من قبل مجلس إمارات الساحل، وذلك منذ عام 1956، وكان الغرض هو تصحيح الوضع، ولولا بعض العوامل الخارجية، لنجح هذا التوجه، ولاستفادت إمارات الساحل، وعلى كل، فشلت المحاولة بسبب المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، وبسبب عدم رغبة إدارة التعليم الكويتية في إسناد أمر التعليم إلى مجلس إمارات الساحل، مفضلة التعامل المباشر مع الحكام كل على حدة.

ويبيّن هاولي في تقريره، المأزق الذي تعانيه حكومته، معبراً عن حقيقة التقصير البريطاني، بعكس وجهة نظر المعتمد السابق؛ فيقول: لم تبذل الحكومة البريطانية أي جهد لتوفير المال اللازم للتعليم، باستثناء المدرسة التجارية، والمدرسة الزراعية، ولذلك لم يكن ممكناً بالنسبة لنا أن يكون لنا رأي في شؤون التعليم؛ لأننا لم نقدم شيئاً يذكر، والسؤال هو كيف سنواجه الموقف؟" ويجيب عن تساؤله قائلاً:

> يبدو أن البديل الوحيد هو أن نتحرك بإيجابية، ولكن هذا التحرك لن يكون مجدياً ما لم نوفر آلاف الجنيهات للإنفاق على التعليم، وإذا دخلنا في مواجهة مع الكويت وقطر ومصر، فإنني أتوقع الآتي: (1) حملة دعائية قوية من القاهرة تجد تعاطفاً من الأوساط العربية، تتهم الحكومة البريطانية بعدم الاهتمام بإدخال نظم التعليم الحديثة. (2) قدر أكبر من الغضب والمقاومة المحلية؛ لأن الدعاية المضادة ستجد أرضاً خصبة. (3) إدانتنا من السكان المحليين والعرب في كل مكان؛ لأننا نتدخل كثيراً في الشؤون الداخلية لإمارات الساحل. (4) المزيد من سوء التفاهم محلياً (Hawley, 1971).

كان الإنجليز يعرفون جيداً أنهم أهملوا هذه المنطقة طوال فترة وجودهم، وها هم يحاولون مجاراة الدول العربية التي هبت لمساعدة الإمارات في مجالي التعليم والصحة، ولكن مساعداتهم القليلة التي أتت متأخرة، لا تستطيع المنافسة، كما أنهم بعد فترة وجيزة، شعروا أن تلك المساعدات الضئيلة، ستضيع أمام خضم المساعدات الكويتية والعربية الأخرى.

في عام 1958 (1378هـ) اكتُشف النفط في أبوظبي، وكان هناك مقترح أن تقدم أبوظبي مساعدات للإمارات الأخرى؛ ومن ثم ستتلاشى المساعدات البريطانية أمام كل المساعدات الأخرى، وعبّر "جورج ميدلتون" المقيم السياسي البريطاني عن ذلك بقوله: "أرفع مقترحاتي الخاصة بخطة خمسية جديدة للتنمية لتحقيق هدف سياسي مهم، بتقوية وضع بريطانيا في المنطقة

خلال العامين الأولين من البرنامج، قبل أن تتمكن أبوظبي من تقديم مساعداتها للإمارات الأخرى، واستخدام برنامج التنمية كوسيلة لتحقيق الوحدة بين الإمارات السبع"، ويقول في فقرة أخرى من تقريره:

الخوف أن يصبح حاكم أبوظبي ثرياً ومقتدراً مالياً، بسبب تدفق النفط في أراضيه، خاصة إذا التزم بتقديم نسبة الـ 4% من عائدات النفط، لمساعدة الإمارات الأخرى التي لا يوجد نفط في أراضيها، وهي المساعدة التي ستكشف تواضع حجم مساهمة بريطانيا وصغره في تحقيق التنمية في هذه المنطقة؛ مما سيعرض سمعة بريطانيا للخطر (RE, 1990, V.12, P.427-431 كما في Middleton, 1960).

مقترحات بتطوير التعليم الفني لمواجهة المساعدات العربية

وجد الإنجليز في التعليم الفني الذي قاموا بتأسيسه، مخرجاً لهم لمواجهة المساعدات العربية، وفرصة لوقف تأثير المدرسين العرب، ويعبّر "بيمونت" أحد المسؤولين البريطانيين في تقرير له، عن عجز الإنجليز عن منافسة المساعدات العربية، وأن الحل الوحيد لتصبح لهم الكلمة العليا، هو تطوير التعليم الفني، المتمثل في المدرستين التجارية والزراعية، اللتين أُنشئتا من قِبَلهم، لمنافسة التعليم النظامي المتنامي. يقول "بيمونت" في تقريره:

المعلمون العاملون في المدارس المحلية، توفرهم حكومتا الكويت وقطر، ومعظم هؤلاء المعلمين من رعايا مصر وفلسطين، وجميعهم معلمون سياسيون، إننا لا نستطيع أن ننافس هذه المصادر التي تمدّ المنطقة بالمعلمين، ولكن يجب علينا بذل أقصى الجهود للتصدي للآثار الناتجة من سلوك هؤلاء المعلمين، وعلى الرغم من أننا لا نستطيع فعل الكثير في مجال التعليم الابتدائي، إلا أن نجاح المدرسة التجارية والمدرسة الزراعية، يوفر لنا فرصة طيبة لا بد من استغلالها، فهاتان المدرستان لا تمكناننا من مضاعفة جهودنا في مجال التعليم والتصدي لنتائج سلوك المعلمين الوافدين فحسب، وإنما تساعداننا في توفير التدريب اللازم للعناصر المحلية، لاكتساب مهارات حرفية،

لا غنى لإمارات الساحل عنها لإحداث التطور المنشود، فخريجو المدرسة التجارية سيجدون سوق عمالة لمهاراتهم لدى شركات النفط، ومع تحسن الوضع المعيشي، ستزداد الحاجة للمنتجات الزراعية، ما سيجعل المزارعين المؤهلين مرغوباً فيهم على الدوام، كما أن أمامنا فرصة لولوج التعليم العالي وتعليم الكبار، ومعهد التربية المقترح؛ مما سيمكننا من التحكم في جميع المعلمين، بمن فيهم المعلمون الذين توفرهم حكومتا الكويت وقطر (Beaument, 1960 كما في RE, 1990).

لكن هذه الخطط كلها لا يمكن أن تحل المشكلة، فماذا يمكن أن تفعل مدرستان فنيّتان أمام سيل المدارس والمدرسين الذين يزدادون عاماً بعد آخر؟ وكانت السلطة البريطانية تعلم جيداً حجم المشكلة التي لا يمكن حلها جزئياً، ولا يمكن حلّها أيضاً بمقترحات كتلك التي تعتقد أن التعليم الفني سيحل المشكلة، ولذلك، كان قدوم المزيد من المدرسين العرب، وبناء المزيد من المدارس يفاقم المشكلة. ويعبّر "ريتشز" أحد المسؤولين البريطانيين عن ذلك في تقرير له، يقول فيه: "إن استقدام معلمين من الدول العربية يحمل في ثناياه الكثير من المخاطر، فمدير التعليم الكويتي (يقصد عبدالعزيز حسين) رجل ذو نعرة عربية، وربما استغل كرم حكومته للترويج لأفكاره، ويجب أن لا ننسى أن عدداً من هؤلاء المعلمين سيتم إحضارهم من مصر"، ويكمل قائلاً: "هناك رغبة متزايدة للتعليم في إمارات الساحل، ولا يمكننا أن نمنع هذه الرغبة بدعوى أن الوعي الذي سيجلبه التعليم، قد يؤدي إلى استنارة سكان هذه الإمارات، ويقود المواطنين للوقوع في قبضة القومية العربية (Riches, 1958 كما في RE, 1990, V.11, P.638-639).

تدريب معلمين محليين لإحلالهم محل المعلمين العرب

بعد أحداث العدوان الثلاثي، ضغطت السلطة البريطانية على الحكام لاتخاذ إجراءات ضد تدخل المدرسين في السياسة، يقول ريتشز:

لحسن الحظ، فإن حكام إمارات الساحل يدركون هذه المخاطر، وقد اتخذوا التحوطات اللازمة، وكمثال فإن عقود عمل المدرسين تتضمن

التزاماً من جانبهم بعدم ممارسة العمل السياسي، كما أن المرجع الخاص بلجنة التعليم لإمارات الساحل الذي وضع عام 1957، يتضمن أيضاً الشرط نفسه، بالإضافة إلى ذلك، فإن المقيم السياسي يعمل على إقناع حكام إمارات الساحل، على الموافقة للضغط على المعلمين الوافدين ليمتنعوا عن تعاطي السياسة، وأن الحكام سيتخذون إجراءات صارمة ضد كل من يتجاوز هذا القانون؛ ففي مايو 1957، أبعد أحد المدرسين الأردنيين من دبي، بسبب مواقفه المعادية لبريطانيا، ليتأكد لبقية المعلمين أن الأمر ليس مجرد تهديد، وهناك إجراءات تنسيق بيننا وبين الكويت لاختيار دقيق للمعلمين الذين يعملون في إمارات الساحل (Riches, 1958 كما في RE, 1990).

ويقصد "ريتشز" بالمعلم الذي تم إبعاده، هاشم أبوعمارة، وقامت السلطة البريطانية أيضاً بإبعاد مدرسين اثنين من مدارس الشارقة، وهما مدير المدرسة القاسمية "محمد دياب الموسى" وزميله "فايز أبو النعاج" للأسباب نفسها، ويبيّن المعتمد السياسي في تقرير له، ما تم حيال هؤلاء المدرسين، والسياسة الصارمة تجاه من يقف ضد السياسة البريطانية بالمنطقة، يقول "تريب":

إن خطاباتنا إلى حكومة الكويت، والضغط الذي مارسناه، وموقفنا الصارم في إبعاد أحد مديري المدارس، وتلميحاتنا إلى الكويت أن اثنين من مديري المدارس في الشارقة أصبحا غير مرغوب فيهما، كل ذلك أحدث أثراً في إحضار معلمين أكثر كفاءة وأكثر تقديراً للمسؤولية إلى كل من دبي والشارقة في العام الدراسي 1957/1958، ورفض المديرون الجدد مناقشة القضايا السياسية داخل مدارسهم (Tripp, 1958 كما في RE, 1990).

ولكن السلطة البريطانية رأت أن أفضل حل لهذه المشكلة، هو تدريب مدرسين محليين ليحلّوا محل المدرسين العرب؛ ومن ثم يمكن لهذه المشكلة أن تنتهي تماماً، ويقول "تريب":

مضينا قدماً في تنفيذ خطتنا الرامية إلى تدريب المعلمين المحليين، ليتمكنوا من ملء الفراغ في بعض المدارس، وللأسف فإن عدد الذين التحقوا بالتدريب كانوا سبعة فقط، كلهم من دبي، وقد تم اختيارهم للفصل الأول، وكان التدريب ناجحاً للغاية؛ فقد عاد هؤلاء المعلمون إلى دبي يملؤهم الحماس، مزودين بالكثير من المعرفة (Tripp, 1958 كما في RE, 1990). وقد أثبت خمسة من هؤلاء أهليتهم للعمل كمدرسين، ومن بين هؤلاء الخمسة، سيعود اثنان لتلقي فترة تدريبية متقدمة في البحرين، ونأمل في إرسال المزيد من المعلمين للتدريب في البحرين في المرحلة القادمة، حتى يتمكنوا من شغل وظائف التدريس، ولكن هذا الأمر قد يستغرق عدة سنوات حتى يتوافر عدد كاف لهذا الغرض، وهكذا يبدو أن علينا أن نعتمد لبعض الوقت على المعلمين الذين تستقدمهم الكويت (Gault, 1958 كما في RE, 1990).

ولكن ظهرت عقبة أخرى أمام الإنجليز في موضوع تدريب المعلمين المحليين، فبالإضافة إلى قلة عددهم، وطول الفترة التي سيتم فيها الإحلال، هناك مشكلة تتمثل في من سيدفع رواتب هؤلاء، يقول "تريب":

إن إحدى أهم المشكلات التي تواجه إحلال المعلمين في إمارات الساحل، محل المعلمين الوافدين الذين تدفع الكويت رواتبهم، هي من سيدفع رواتب المعلمين المواطنين، وحتى الآن نجحنا في إقناع حكومة دبي لتدفع رواتب المعلمين من أبنائها، ولكنني لست متأكداً إذا ما كان حكام الإمارات الأخرى الذين يعتمدون على الكويت في دفع رواتب المعلمين الوافدين، سيوافقون على دفع رواتب المعلمين المحليين.

ويختم تريب تقريره قائلاً: "مهما كانت الخطوات التي نتخذها، فسيظل الخطر يتمثل في أن الشباب من خريجي المدارس الإعدادية، الذين يذهبون إلى لكويت لتلقي تعليمهم الثانوي، سيتأثرون بالأفكار والمبادئ المؤيدة لمصر" (Tripp, 1958 كما في RE, 1990).

توسع التعليم على الرغم من الموقف البريطاني السلبي

خلال سبع سنوات فقط من بدء التعليم النظامي عام 1953 إلى 1960 (1373–1380هـ)، توسع التعليم بشكل كبير. ويختصر "دونالد هاولي" المعتمد السياسي البريطاني في دبي في تقرير له، التطورات الكبيرة التي شهدها هذا القطاع، على الرغم من الموقف البريطاني السلبي، يقول هاولي:

في عام 1954 وصل أول معلم أجنبي أرسله حاكم الكويت (يقصد هنا مصطفى طه الذي أرسل في نهاية عام 1953)، وفي عام 1955 وصل أول معلم مصري إلى المنطقة، وفي السنوات التي تلت، ازداد عدد المعلمين الوافدين من مصر والكويت وقطر، وقد استأثرت الشارقة بنصف عدد المعلمين الوافدين إلى إمارات الساحل، وأكثر من نصف المعلمين المصريين؛ إذ إن الشارقة تعتبر أكثر إمارات الساحل تقدماً في مجال التعليم، كما أدخل نظام التعليم الثانوي لمدة عامين، وفي عام 1959، قامت بريطانيا ببناء مدرسة في خورفكان بناء على رغبة حاكم الشارقة، الذي زود المدرسة بمعلمين من مصر، وكانت المدرسة تخدم أيضاً الفجيرة. ولعدة اعتبارات، استطاعت دبي التي، اقتصر فيها التعليم على مدارس الكتاتيب حتى عام 1955، أن تتفوق على الشارقة، وفي عام 1956 شرع مدرس أردني أرسلته إدارة التعليم الكويتية، في تأسيس مدارس في دبي على النسق الكويتي، وفي عام 1958 افتتحت أول مدرسة للبنات في دبي، وجمع الاكتتاب من سكان المدينة، لبناء تلك المدرسة، ولمدرسة أخرى للأولاد، وفي عام 1956 أنشئت أول مدرسة حديثة في رأس الخيمة من قبل الكويت، وفي عام 1958 أرسل 8 طلاب إلى الكويت لتلقي التعليم الثانوي، وأنشئت أول مدرسة للبنات في رأس الخيمة، وتعاقد حاكم رأس الخيمة على إحضار 8 معلمين من مصر، وبذلك تضاعف عدد المعلمين الوافدين في رأس الخيمة، وكانت هناك مدرسة حديثة واحدة في كل من أم القيوين وعجمان أسستا عام 1959 من قبل الكويت، ولم تكن هناك

مدرسة حديثة حتى ذلك الوقت في الفجيرة، ولكن أبناءها استفادوا من مدرسة خورفكان، وفي أبوظبي بدأ التعليم بطيئاً، وأنشأت بريطانيا مدرسة في أبوظبي عام 1958 بناء على رغبة الحاكم، وزودها بمعلمين من فلسطين والعراق، ولكن استُغني عنهم جميعاً في نهاية العام، وبدأ حاكم أبوظبي وبمساعدة من السلطة البريطانية بتعيين معلمين جدد، وبخاصة من السودان، متأثراً بالانطباع الحسن الذي تركه عبدالقادر عكير مبعوث وزارة التعليم السودانية لإمارات الساحل في مطلع ذلك العام، وباستثناء المدرسة التجارية في الشارقة، والمدرسة الزراعية برأس الخيمة، كان ذلك هو وضع التعليم في إمارات الساحل؛ حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى التوسع في هذا المجال؛ ففي أم القيوين مثلاً، كان عدد الأطفال في سن التعليم يستوجب مضاعفة الفرص المتاحة لأكثر من ثلاث مرات، وهذا يعني أن المنطقة ستحتاج إلى المزيد من المعلمين الوافدين لعدة سنوات قادمة (RE, 1990, V.12, P.598-605 كما في Hawley, 1960).

في عام 1960، كان هناك 9 مدارس في دبي و5 في الشارقة و2 في رأس الخيمة وواحدة في كل من عجمان وأم القيوين والفجيرة، وبلغ عدد التلاميذ الذكور في دبي 1069 فقط مقابل 308 تلميذات، وبلغ عدد المعلمين في مدارس دبي 40 معلماً، وتتكون هيئات التدريس من جنسيات فلسطينية ومصرية وسورية، وتتولى حكومات الكويت وقطر ومصر دفع رواتبهم (Okeir, 1960 كما ورد في RE, V.12, P.589-593).

الخاتمة

هناك مجموعة من النقاط المهمة التي نستخلصها من هذه الدراسة:

أولاً: يبدو واضحاً من التقارير التي كتبها المسؤولون البريطانيون في الخليج، حول سعي حكام الإمارات والكويت لبدء التعليم النظامي في الإمارات في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، أن الموقف البريطاني من التعليم كان سلبياً، وأن السياسة البريطانية العلنية التي تظهر بريطانيا بصورة الدولة الراعية والمؤيدة

للتطور والانفتاح في العالم، كانت على النقيض في حقيقة الأمر، وأن ما يتم السعي إليه في الخفاء، على عكس ما يظهر في العلن. فلم يكتف الإنجليز الذين بدأ وجودهم بالإمارات بعد اتفاقية عام 1820، بإهمال المنطقة بشكل تام، ولم يكتفوا بعدم القيام بأي مشاريع طوال فترة وجودهم، وإنما زادوا على ذلك برفض مساعدات الآخرين ومحاولة عرقلتها، على الرغم من أن المساعدات معظمها مقدم من دولة جارة هي الكويت التي كانت في تلك الفترة، هي أيضاً تحت الحماية البريطانية، ويفترض أن لا تكون هناك أي تحفظات على معوناتها، وتبدو التقارير التي كتبت حول التعليم؛ كونه سيؤدي إلى ظهور أجيال جديدة متفتحة تعارض السياسة البريطانية بالمنطقة، والتي تم استعراضها في هذه الدراسة، تعبر بوضوح عن الطبيعة الاستعمارية الحقيقية التي تحرص على عدم إعطاء الفرصة لأي نوع من أنواع التغيير، بل تسعى جاهدة إلى إبقاء الأمور كما هي لأطول فترة ممكنة.

ثانياً: من خلال سير الأحداث التي أوردتها الدراسة، يتضح أن الإنجليز لم يستغلوا فرصة أن غيرهم قاموا بما يفترض أن يقوموا هم به من مساعدات ومعونات، وأن يسدوا فجوة تقصيرهم، ببعض المشاريع والخدمات؛ كالمساهمة مثلاً بتعليم اللغة الإنجليزية من قبل مدرسين بريطانيين، أو حتى المساعدة على تقديم مناهج للمواد العلمية أو غيرها، وبدلاً من ذلك، استغلوا فرصة رغبة الكويت في تقديم مساعدات، ليعتمدوا اعتماداً كلياً على ما تقدمه الكويت، دون تقديم أي عروض كبيرة تساعد على تخفيف العبء عنها، واكتفوا ببناء بعض الأبنية الصغيرة لبعض المدارس، لا تشكل أي إضافة لمشروع كبير بحجم موضوع التعليم الذي يحتاج إلى أموال طائلة ومستمرة للتوسع، ويتطلب تعاوناً فعلياً يشمل كل الأطراف، للنهوض بالعملية التعليمية بشكل صحيح وسريع، وبدلاً من ذلك، أصبحت البعثات التعليمية القادمة من الكويت وبعض البلدان العربية، وتوجهات المعلمين وانتماءاتهم وجنسياتهم، هي الهدف الرئيسي الذي يجب مواجهته، واستنفر موظفو الإدارة البريطانية بإمارات الساحل وغيرها، لكتابة تقارير شتى، شملت كل شيء، وقامت بحصر كل شاردة وواردة تخص المستجدات التي ظهرت مع ظهور التعليم النظامي.

ثالثاً: من اللافت للنظر أن تهتم قوة عظمى ظلت تهيمن على المنطقة قرابة الـ 150 عاماً، بتحركات مجموعة من المدرسين والطلاب الذين يعيشون في منطقة فقيرة وقليلة السكان، وتقع تحت سيطرتهم، وليصبح رشق سيارة جنود هنا، أو خطبة حماسية هناك، مادة تستحق أن تكتب عنها تقارير، وتتخذ ضدها إجراءات، فحجم ردة الفعل البريطانية كانت أكبر من حجم الفعل والمكان وشخوصه، وبدلاً من أن تستوعب السلطة البريطانية ردة الفعل الغاضبة بسبب سنوات الانغلاق الطويلة، قامت باتخاذ إجراءات صارمة ضد معلمين قدموا للتدريس، من خلال إبعاد البعض، ومراقبة البقية، والضغط على السلطات المحلية لاتخاذ إجراءات حيالهم، وهو ما يعطي صورة حقيقية للسلوك البريطاني مع الدول التي تسيطر عليها، وخاصة المجتمعات الشرقية.

رابعاً: بيّنت لي المقابلات التي أجريتها مع "زهدي الخطيب" في عمان عام 1995 (1415هـ)، الذي أصبح مسؤولاً عن التعليم في دبي بعد إبعاد زميله "هاشم أبوعمارة"، ومع "محمد دياب الموسى" عام 1993 (1413هـ) الذي أبعد بسبب اتهامه بتحريض الطلاب ضد الإنجليز، أن السلطة البريطانية كانت تتابع تطور التعليم وسلوك المدرسين بدقة، وقال لي الموسى في أثناء اللقاء معه: إن المسؤول البريطاني الذي التقاه، دخل معه في نقاش طويل حول تصرفات الطلاب تجاه سيارات الجنود الإنجليز الذين يأتون في المساء بالقرب من المدرسة، وأن تلك التصرفات تقع مسؤوليتها عليه، وعلى الرغم من أن الموسى أوضح للمسؤول البريطاني أن من يوجد في الفترة المسائية، هم طلاب المدرسة، وآخرون، إلا أن هذا التبرير لم يشفع له، لتقوم السلطة البريطانية بمنعه من الرجوع للشارقة، بعد قيامه بزيارة أهله في الكويت، وهنا يتضح أن القرارات التي اتخذت ضد المدرسين، لم تتخذ بسبب أدلة واضحة تدينهم، وإنما اتخذت نتيجة إلصاق تهم غير واضحة، وتحميلهم مسؤولية تصرفات بعض الطلاب؛ أي اتخاذ إجراءات تعسفية لا تناسب الصورة التي تظهرها دولة عظمى.

خامساً: من اللافت حجم المساعدات التي قدمتها الكويت لأشقائها في الإمارات، والسرعة التي تمت بها، والتطور السريع لحجم تلك المساعدات التي لم تقتصر على التعليم، وإنما شملت الجانب الصحي، واستمرت المساعدات الكويتية طوال فترة الخمسينيات، لتبدأ خطوات أكبر منذ بداية الستينيات بفتح مكتب دولة الكويت في دبي بدءاً من عام 1963، والمشاركة بوفد الجامعة العربية الذي زار الإمارات عام 1964، والتعهد بتقديم مساعدات إضافية من خلال المساهمة بما قررته تلك الزيارة.

المراجع

طه، مصطفى يوسف. (1993، يونيو 23). *مقابلة شخصية مع أول مدرس أرسلته الكويت لافتتاح أول مدرسة نظامية بالشارقة عام 1953*. تمت المقابلة في الشارقة.

الموسى، محمد دياب. (1993، يونيو 16). *مقابلة شخصية مع ناظر المدرسة القاسمية بالشارقة (من عام 1955 إلى عام 1958)*. تمت المقابلة في الشارقة.

Almusa, M. D. (1995, June 16). *An interview with the Director of al qasimia school from 1954* (in Arabic).

Taha, M. Y. (1993, June 23). *An interview the first teacher come from Kuwait to Sharjah in 1953* (in Arabic).

Hawley, D. (1971). *The Trucial States*. Twayne publishers.

The Persian Gulf Administration Reports (1873-1958) [PGAR]. (1986). 11 volumes, Archive Edition 1986.

Political Diaries of the Persian Gulf (1904-1958) [PDPG]. (1990). 20 volumes, Archive Edition. 1990.

Records of the Emirates (1820-1960) [RE]. (1990). 12 volumes, Archive Edition 1990.

The Beginning of Formal Education in the United Arab Emirates, Its Development and British Attitude towards it (1953 -1960)

Dr. Muhammad F. Al-Faris*

Abstract

Objectives: This study aims to track the developments that formal education has been through since its early beginning in the Trucial Emirates (now the United Arab Emirates) in 1953, and the difficulties that faced it until 1960. **Method:** The research relied on analyzing and studying what was mentioned in the reports and correspondences of the British officials and local employees working with them. It also relied on personal interviews that the researcher has conducted in 1993 with "Mustafa Youssef Taha", the first teacher sent by Kuwait to start formal education in Sharjah in 1953, and also with "Muhammad Diab Al-Mousa" who succeeded Taha in his mission in 1955 and became the principal of the first regular school in Emirates. **Results:** This study sheds light on the early years of establishing formal education in the Emirates, since its inception with the first formal school opened in Sharjah which was followed later by other schools in the rest of the Emirates. The study also highlighted the British attitude towards the launch of formal education in Emirates, and the clash between the British authority and Arab teachers. It also addressed the role of Kuwait in establishing and supporting formal education, besides the support and assistance that other Arab countries provided later. It also shed light on the role of Arab teachers in the social movement that resulted from the beginning of education, and led to major changes in the UAE society. **Conclusion:** This study was concluded with a set of conclusions. It focused on analyzing what came in the

* Researcher in the history of the Emirates and the Arabian Gulf, UAE,
E-mail: Dr.m.alfaris@gmail.com
-Submitted: 1/6/2021, Revised: 15/7/2021, Accepted: 24/8/2021.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

To Cite p. 390

British documents, of important historical material about the interventions of British officials in education affairs, the British refraining from providing better opportunity for the endeavors of Kuwait to uplift the education in the Emirates, in addition to not providing sufficient aid that matches Britain's financial position and its status as a dominant power in the region, but rather focusing on secondary matters such as monitoring scholarship teachers, and paying attention to the impact of Kuwaiti aid on Britain situation in the region.

Keywords: The beginning of formal education, Arab teachers, The reaction of the British authorities towards education.

د. محمد فارس الفارس، باحث متخصص بتاريخ الإمارات والخليج، حاصل على دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تونس عام 1999، صدر له حتى الآن 11 كتاباً، نشر مقالات تاريخية في عدة مجلات محكمة، الاهتمامات البحثية: تاريخ الحضارات القديمة. عضو اتحاد المؤرخين العرب، والمجلة التاريخية المصرية.
الإيميل: dr.m.alfaris@gmial.com

للاستشهاد:

الفارس، محمد. (2022). بداية التعليم النظامي في إمارات الساحل وتطوره والموقف البريطاني منه (1953–1960). *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *48*(187)، 351–390.
https://www.doi.org/10.34120/0382-048-187-010

To Cite:

Al-Faris, M. (2022). The Beginning of Formal Education in the United Arab Emirates, Its Development and British Attitude towards it (1953-1960). *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, 48*(187), 351-390.
https://www.doi.org/10.34120/0382-048-187-010